وعكسه كل فتى يتقى فاجز فالصفة للمضاف اليه لأن المضاف انما جيء به لقصد التعريف للحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه أخوه لعمر أبيك الا الفرقدان مسئلة نحو هذي للمتقين الذين ومررت بالرجل الذي فهل يجوز في الموصول ان يكون تابعا او بأضمار اعني او امدح أو هو وعلى التبعية لا يوصف الا بدل الكل أذا تعذر نحو يا ايها الرجل المزة الذي جمع لان النكرة لا توصف بالمعرفة

باب حروف الجر مسئلة خوزيد كمرور وتحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فيتعلق باستقر او قعد لا يتعلق والاسمية فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جر بالمضافة ولا تقدير بالاتفاق ونحو جاء الذي كزيد تتعين الحرفية لأن الوصل بالمضاف يمتنع مسئلة زيد على السطح يحتمل الوجهين وعليها فهي متعلقة باستقر المحذوف مسئلة قما في نحو والضحى والليل الواو والثانية تحتمل العاطفة والقسمية والصواب الأول ولكل لا يحتاج لكل الى جواب ومما يوضح مجيء الفاء في اوايل سور المرسلات والنازعات **باب في مسايل مفردة** مسئلة نحو بيع له فيها بالعفو والاصل فيمن فتح الباء يحتمل كون النايب عن الفاعل الظرف في الأول وهو الاولى والثاني والثالث ونحو ثم نفخ فيه أخرى الثاني الظرف او الوصف وفي هذا ضعف لضعف قولهم سير عليه طويل مسئلة تجلى الشيء ماضيا تركت التاء من أخره لجايز التانيث وكونه مضارعا أصله تتجلى ثم حذف احدى التائين على حد قوله تمشي فما ارانا نلتظي ولا يجوز في هذا كونه ماضيا ولكن لقبل تلتظت لان التانيث واجب مع المجازي أذا كان ضميرا متصلا وبما ذكرناه الوجهين في المثال الأول تعلم فاذا قولان استدلا على جواز نحو قام هند في الشعر بقوله تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما لجواز ان يكون أصله تتمنى الجهة السادسة ان لابراعي الشروط المختلفة بحسب الاعراب فاذا كرر

يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم فاذا الوشائج المعربا اختلطت على الاعراب و الشرايط فلنورد انواعا من ذلك مشيرين الى بعض ما وقع فيه كروهم للمعربين

النوع الأول اشتراط الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت ومن الوهم في الأول قول الزمخشري في ملك الناس انه الناسي أنهما عطف بيان وكصواب انهما نعتان وقد يجاب بانهما جريا مجرى الجوامد أذ يستعملان ان غير جاريين على موصوف ويجري عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم ومن الخطاء في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون الا أخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذلك ابن جني انتهى قلت وكذلك الزجاج والسهيلي قال السهيلي واما تسمية سيبويه له نعتا فسامح كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان أعرفي من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت او مساوله وهو مشتق أو في تاويله فكيف يجتمع في الشيء ان يكون بيانا ونعتا وأجاب بانه أذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم مأول بمعلوك الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فيه وهي الاشارة بذلك ويزيد عليها بانا فادة الجنس المعين فكان اخص قال وهذا معنى قول سيبويه انتهى وفيما قاله نظر لان الذي يأوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع